القمة العربية الطارئة بالقاهرة تتبنى خطة مصر لإعادة إعمار غزة

اعلن الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي،، عن اعتماد القمة العربية الطارئة لخطة مصر في إدارة واعادة اعمار قطاع غزة.

وترأس القمة السيسي، وبمشاركة العراق ممثلاً برئيس الجمهورية عبد اللطيف رشيد فيما شهدت القمة رئيس سوريا أحمد الشرع لأول مرة في قمة عربية بعد توليه مهام منصبه في يناير/كانون الثاني الماضي.

وتضمنت الخطة المصرية لإعادة إعمار قطاع غزة، تنفيذ إعادة الإعمار من الدمار الذي خلفه الجيش الإسرائيلي جراء الإبادة التي ارتكبها أكثر من 15 شهرا.

وبحسب الخطة فإن:"تنفيذ إعادة الإعمار يتطلب ترتيبات للحكم الانتقالي وتوفير الأمن بما يحافظ على آفاق حل الدولتين (فلسطينية وإسرائيلية)".

وكما تضمنت بحسب وسائل اعلام مصرية أن حل الدولتين هو الحل الأمثل من وجهة نظر المجتمع والقانون

الدوليين، وفيما شددت على أن:"قطاع غزة جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية".

وأوضحت الخطة أن:"محاولة نزع الأمل في إقامة الدولة من الشعب الفلسطيني أو انتزاع أرضه منه لن تؤتي إلا بمزيد من الصراعات وعدم الاستقرار".

وأكدت ضرورة الحفاظ على وقف إطلاق النار في قطاع غزة.

وتتضمن الخطة، تشكيل لجنة "إدارة غزة" لتتولى تسيير شؤون القطاع في مرحلة انتقالية لمدة 6 أشهر، على أن تكون اللجنة مستقلة ومكونة من شخصيات غير فصائلية "تكنوقراط" تعمل تحت مظلة الحكومة الفلسطينية.

وشددت الخطة على أن:"لجنة إدارة غزة يجري تشكيلها خلال المرحلة الحالية تمهيدا لتمكينها من العودة بشكل كامل للقطاع وإدارة المرحلة المقبلة بقرار فلسطيني"، مشيرة إلى أن:"مصر والأردن يعملان على تدريب عناصر الشرطة الفلسطينية تمهيدا لنشرها في القطاع".

وتشمل الخطة أيضا إصدار قرار بنشر قوات حفظ سلام دولية بالأراضي الفلسطينية في سياق متكامل لإقامة الدولة الفلسطينية.

وتؤكد الخطة المصرية على ضرورة أن تصب جميع الجهود المبذولة في تنفيذ حل الدولتين، فضًلا عن إبرام هدنة متوسطة المدى بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية لفترة زمنية محددة بالمناطق الفلسطينية كافة، كمرحلة انتقالية يتم خلالها تحديد إجراءات لبناء الثقة لوقف جميع الإجراءات الأحادية.

والخطة المصرية لإعمار غزة تستغرق 3 سنوات للتنفيذ وتشمل تنفيذ برامج للتعافي المبكر وإعادة الإعمار بشكل متواز والمضي نحو حل الدولتين كجزء من الحل السياسي.

وكما تتضمن الخطة المصرية إنشاء منطقة عازلة بعد إزالة الأنقاض وبناء "20" منطقة إسكان مؤقت بمشاركة شركات مصرية وأجنبية.